

اليمن

في تطور هو الأخطر من نوعه منذ بدء التحركات السعودية في محافظة المهرة في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، أزيد عن تحضيرات جارية لإنشاء مركز سلفي في مدينة قشن. ثاني أكبر مدن المحافظة، يأتي ذلك في وقت تكثف فيه الرياض أنشطتها «الإنسانية» داخل المهرة. بالتوازي مع اتخاذها خطوات تدفع باتجاه «عسكرة» المحافظة و«تفريخ» تشكيلات مسلحة في مديرياتها على غرار عدن. مشهدة تتخذ من «مكافحة التهريب من عمان إلى المهرة» ستارا تتشكك من خلفه، في ما يبدو أنه محاولة لاستفزاز عمان وتصعيد الضغوط عليها. خصوصاً في ما يتعلق بموقفها من أزمته اليمن والخليج.

«غزو» سعودي للمهرة: «إمارة» سلفية على

ما وراءه، وبأن الغرض من خطوات الرياض «الإنسانية» إنما هو انتزاع «الميل العماني» من أوساط المهريين، الذين لا يزالون يتحدثون بامتنانهم لباع مسقط الطويل في تنمية محافظتهم.

الأخطر مما تقدم، أن «الاستفزاز» السعودي لا يقتصر على منافسة السلطنة في الجانب الإنساني، بل يتعداه ليتخذ أشكالا أمنية وعسكرية تندر بتطورات «سوداوية» داخل المهرة بعد استقرار وهوء مستطيلين شهدتهما المحافظة. قبل أيام، وصلت الدفعة الثانية من القوات الموالية لـ«التحالف» إلى مدينة الغيضة، مركز المحافظة، وتوزعت على غير مديرية من مديرياتها. وبحسب المعلومات، فإن التعزيزات الجديدة شملت مدرعات وعربات مصفحة وأطقماً ودبابات وذخائر وقذائف متنوعة الأحجام. انضمت تلك القوات إلى الدفعة الأولى التي دخلت المهرة قبل نحو شهر، لتكون عين «التحالف» ويده الطولى في منافذ المهرة التي تؤكد المعلومات أنها، بفضل المحافظ الجديد، أضحت تحت سيطرة مشتركة بين «التحالف»، والسلطة المحلية. اللافت أيضاً، والمثير للقلق في آن واحد، إلى جانب ما ذكر، أن

يعمل «التحالف» على إحكام حبكة سردية «التهريب» من أجل «شرعنة» وجودها

على سفلة الشوارع الداخلية وإضاءتها وتشييرها، إلى جانب تحضيرات لافتتاح وحدات صحية جديدة وتزويد الموجود منها بمعدات وأجهزة طبية. ومما وُعد به المهريون أيضاً استحداث آبار مياه وإنشاء محطة تحلية والإتيان بمولدات كهربائية وترميم مدارس وافتتاح ثلاث كليات. تتتالي تلك التطورات في وقت لا تزال فيه عدن، «العاصمة المؤقتة» للحكومة «الشرعية» وعنوان ما يسميه «التحالف» إنجازاً في اليمن، تعاني فقراً خدماتياً كبيراً على المستويات كافة، خصوصاً الكهرباء والنظافة والصحة. مفارقة تشي بأن وراء «الكرم» السعودي إزاء المهرة

هذا الإطار. يبالغ الرجل في استرضاء المملكة. لا يكاد يفوت تصريحاً إلا ويشيد فيه بـ«جهودها في تأمين المحافظة وتنميتها». «جهود» تبدأ من السلال الغذائية ولا تنتهي بتعبيد الطرقات، في استكمال لـ«جهود» «الهلال الأحمر الإماراتي»، التي لا يبدو أنها أقلحت في اختراق النسيج المهري. ومن هنا، كانت ضرورة تدخل السعودية بنفسها؛ لكون المملكة - خلافاً للإمارات - تمتلك صلات مع مشايخ قبليين في المهرة سبق أن منحتهم جنسياتها، وأدرجتهم على لائحة المنتفعين من مخصصاتها المالية. هكذا، توارت، شيئاً فشيئاً، أنشطة «الهلال الإماراتي» التي أثار، سابقاً، امتعاضاً عُمانياً مكتوماً عبرت عنه الوجوه الموالية للسلطنة داخل المحافظة، لتحل محلها أنشطة سعودية أكثر جرأة، وذات مدلولات أبعد مما أوحى به تحركات أبو ظبي. ينشط «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية»، راهناً، في استمالة ذوي الحاجة من أبناء المحافظة عبر توزيع مساعدات عينية عليهم من حين إلى آخر. يصاحب ذلك الدفع بقوافل تشمل حافلات وسيارات إسعاف وسيارات نظافة و«وايتات مياه» إلى المهرة، والعمل

تشرين الثاني الماضي. مساراً يقرع، مجدداً، جرس الإنذار لدى سلطنة عمان، التي تجمعها بالمهرة حدود واسعة وعلاقات متينة، تصل إلى حد اعتبار مسقط هذه البقعة من اليمن حديقته الخلفية، التي تحرص على ألا تطاولها شرارات التغول العسكري والمذهبي.

بدأت إرهابات «التحرف» السعودي بالظهور في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني الفائت، مع إرسال فريق عسكري إلى منفذ شحن الحدودي ومطار الغيضة، في زيارة قيل إن الهدف منها «دراسة الإمكانيات المتاحة لفرض السيطرة الكاملة على منافذ المحافظة». ترافق ذلك مع ضخ إعلامي مكثف في وسائل الإعلام السعودية - الإماراتية، مفاده وجود عمليات تهريب أسلحة لـ«انصار الله»، من سلطنة عمان، عبر منافذ المهرة، وهو ما نفته مسقط تكراراً من دون نتيجة. تكثفت الضغوط على قيادة السلطة المحلية، التي كانت حينها بقيادة المحافظ، محمد عبد الله كده، بهدف التراجع عن ستة شروط كانت قد وضعها للقبول بدخول القوات الموالية لـ«التحالف» إلى المهرة، لعل أهمها ثلاثة: عدم استخدام مطار الغيضة كقاعدة عسكرية، إبقاء الطاقم الإداري والأمني والعسكري على ما هو عليه، والتنسيق الدائم مع السلطة المحلية وعدم تجاوزها.

استمر المد والجزر بين قيادة «التحالف» وممثلي السلطة المحلية حتى استباست الأولى من إمكانية رضوخ الأخيرين، على الرغم من إبدائهم مرونة كبيرة إزاءها، سمحت باستقدام دفعة أولى من قوات المنطقة العسكرية الثانية، الموالية لـ«التحالف»، والموجودة في مدينة المكلا، مركز محافظة حضرموت، والدفع بها نحو منفذ شحن ومطار الغيضة حتى تكون رافداً لقوات اللوآيين 123 و137، على أن يبقى ميناء نشطون ومنفذ صرفيت على حالهما، وفقاً لما أفصت إليه التسوية بين الجانبين. على الرغم من ذلك، استصدر قرار من الرئيس المستقل، عبد ربه منصور هادي، في 28 تشرين الثاني الماضي، يقضي بإقالة كده من منصبه وتعيين راجح سعيد باكرت بدلاً منه. قرارٌ أوحى بأن ممانعة كده لم ترق الرياض، وبأن المطلوب تسليم كامل يدفع بالمهرة دفعا إلى أحضان السعودية.

باكرت هو الشخصية المثالية في

دعاء سويدان

تشهد محافظة المهرة، الواقعة في أقصى الشرق اليمني، حراكاً سعودياً نشطاً على المستويات كافة، بات يتجاوز ما كانت قد بدأتها الإمارات، قبل أشهر، في تلك المحافظة التي لم تطاولها نيران الحرب إلى الآن. هذا الحراك أضحى من الاتساع والتنوع والكثافة بمستوى يصعب معه غض الطرف عنه، أو اعتباره دونما غايات أمنية - سياسية، خصوصاً أنه يتخذ مساراً تصاعدياً منذ أواخر نوفمبر/

جدل إماراتي - عماني حول «التاريخ السقطري»

ليست الأنشطة السعودية في محافظة المهرة وحدها ما يثير امتعاضاً لدى سلطنة عمان، بل إن التحركات الإماراتية في جزيرة سقطرى، التي وصلت حد المطالبة بضم الأرخبيل إلى الإمارات، تستفز هي الأخرى الصلات التاريخية» ما بين مسقط وحديبو. استفزاز تجلى، خلال الأيام الماضية، في احتدام جدل إعلامي إماراتي - عماني على هوية سقطرى وتاريخها. إذ عمدت وسائل إعلام إماراتية إلى إبراز مداخلات تحدثت عن تحدر القبائل السقطرية من الإمارات، وتجذر الإماراتيين داخل الجزيرة بفعل علاقات النسب والمصاهرة وهجرة عوائل إماراتية، من بينها المزاريع والجنبيبي وحرمان والمناصير والعوامير، إلى سقطرى، بل وتطالب باستفتاء السقطريين على الانضمام إلى الإمارات.

هذه الادعاءات والمطالبات سرعان ما استدعت رداً عمانياً عبر وسائل الإعلام، تمحور حول نقاط ثلاث: التشديد على وجود العمانيين في سقطرى منذ ما قبل القرن السادس الهجري، التذكير بأن الوالي العماني الجندي بن مسعود هو من «حرر» سقطرى من الوجود الحبشي، والتنبيه إلى أن «عمان واليمن كانتا دولتين أصيلتين في الجزيرة العربية وما عدهما يُعدّ محدثاً»، على حد تعبير عضو مجلس الدولة العماني، إسماعيل الأغبري. وإلى جانب الرد العماني، جاءت تعليقات نشطاء يمنيين استنكروا ما تروج له أبو ظبي بشأن سقطرى، وأصفيين إياه بأنه «اعتداء على الهوية اليمنية وتزوير للتاريخ».

ويوم أمس، صدر بيان باسم «مشايخ وأعيان ووجهاء محافظة أرخبيل سقطرى» أعلن سحب الثقة من شيخ مشايخ الجزيرة، سليمان عبد الله شلوه، الحسوب على الإمارات؛ لكونه «أصبح مصدر قلق وانقسام في المجتمع السقطري»، وبسبب «عدم أهلية المذكور وطريقة تعامله مع متطلبات الجزيرة»، بحسب ما جاء في البيان.

(الأخبار)

تقرير

تونس: تصاعد الاحتجاجات يسعر الجدل السياسي

إليها الداخلية في إعلانها اعتقال «إرهابيين»، تحدثت السلطات عن «عصابات إجرامية تظهر ليلاً للتحريب والسرقة، ولا علاقة لها بالاحتجاجات المطالبة بالتشغيل والتنمية»، مشيرة إلى أن عناصر هذه العصابات «يستهدفون أعوان الأمن، وينهبون المستودعات البلدية والبنوك، ويخربون الموزعات الآلية ويسرقون محتوياتها».

ولم يمنع تحميل «التكفيريين» و«العصابات الإجرامية» مسؤولية «أعمال العنف» من إلقاء التهم على المعارضة، ولا سيما أن الأخيرة كانت

«النهضة»: بعض الأطراف تشجع على أعمال العنف لحسابات انتخابية

الجالية اليهودية في جربة، ببريز الطرابلسي، محاولة لـ«خلق الفتنة بين المسلمين واليهود». ولم يؤد الهجوم، الأول من نوعه منذ 16 عاماً، الذي استُخدمت فيه القنابل الحارقة، إلى وقوع إصابات، لكنه سبب أضراراً مادية طفيفة داخل المدرسة. واتهم الطرابلسي بعض المحتجين بأنهم «يريدون تخريب البلاد»، لافتاً إلى أن «التونسيين الحقيقيين لا يقومون بمثل هذه الأمور أبداً، ومن رمى المولوتوف فقد يكون تلقى أوامر من جهات معينة».

وإلى جانب تلك الجهات التي لمحت

الحرس الوطني والشرطة خلال الاحتجاجات، وتضرر 57 سيارة إدارية. كذلك أعلن اعتقال 237 شخصاً بتهمة «التخريب والسرقة والاعتداء على ممتلكات خاصة وعامة»، موضحاً أن من بين المعتقلين «تكفيريين اثنين» تورطوا في مهاجمة مركز للشرطة في منطقة نفزة شمالي البلاد، الأمر الذي يشي بدخول «جماعات دخيلة» على خط الاحتجاجات بهدف استغلال حالة الفوضى لمصلحتها.

يعزّز الاحتمال المتقدم الاعتداء الذي طاول مدرسة دينية يهودية في جزيرة جربة، والذي رأى فيه المتحدث باسم

تجددت، ليل الثلاثاء - الأربعاء، الاحتجاجات الشعبية في المدن التونسية، مترافقة مع أعمال عنف أدت إلى اعتقال عشرات الأشخاص، ومستبجة احتدام الجدل السياسي بين المعارضة والانتلاف الحكومي. وشهدت نحو 20 مدينة، فجر الأربعاء، تجمعات رافضة لرفع الأسعار وزيادة الضرائب، تخللتها مواجهات مع عناصر الأمن، وهجمات على مقار حكومية ومراكز شرطة ومتاجر. وأعلنت وزارة الداخلية التونسية، على لسان الناطق باسمها، خليفة الشيباني، إصابة 58 عنصراً من